

الفصل السابع التأشيرة والأمان

يذكر كاتب وثيقة الترشيد أن التأشيرة أمان من الدولة مانحة التأشيرة للمسلم الداخل إليها، وبالتالي على المسلم أن يقابل أمانها له بأمان منه لها. والتأشيرة من المسائل الحادثة، التي ليس فيها نص من كتاب أو سنة أو إجماع، أو قول لفقهاء سابقين. وأرى أن أناقش الموضوع تحت العناوين التالية:

- 1- هل التأشيرة أمان؟
- 2- إذا سلمنا بأن التأشيرة أمان، فهل أمان الكافر للمسلم يترتب عليه تأمين المسلم للكافر؟
- 3- إذا سلمنا أن أمان الكافر للمسلم يترتب عليه أمان من المسلم للكافر، فهل يسري ذلك في حالات الحرب والعدوان على المسلمين؟
- 4- الخلاصة.
- 5- كلمة أخيرة.

- 1- هل التأشيرة أمان؟
أ- ما هو تعريف التأشيرة؟
(1) تعرف الموسوعة البريطانية 2003 التأشيرة في مادة (جواز سفر) بما ترجمته:
"معظم الدول تطلب من المسافرين الداخلين لحدودها أن يحصلوا على تأشيرة؛ وهي مصادقة توضع على جواز السفر من السلطات المختصة، تدل على أنه قد فُحص، وأن الحامل

يمكن أن يمضي. وتسمح التأشيرة للمسافر بأن يبقى في بلد لمدة زمنية محددة¹.

(2) تعرف موسوعة انكارتا 2006 التأشيرة بما ترجمته: "الفيزا: مصادقة رسمية توضع بواسطة سلطات حكومية على جواز سفر، تبين أن الجواز قد فحص، ووجد صالحاً بواسطة الدولة التي ينوي زيارتها، وأن الحامل ممكن قانونياً أن يمضي (أو تمضي) لمقصده"².

(3) أما القاموس الملحق بتلك الموسوعة فيشرح معنى كلمة تأشيرة بما ترجمته:

(أ) الاسم:

[1] الإدراج في جواز سفر: موافقة رسمية في جواز سفر تجيز للحامل أن يدخل أو يغادر ويسافر في أو خلال بلد أو منطقة معينة³.

[2] ترخيص: علامة ترخيص رسمي⁴.

(ب) الفعل:

[1] يمد بوثيقة مع تأشيرة: يدرج التأشيرة في جواز سفر أو وثيقة أخرى⁵.

[2] يعطي شخصاً ما تأشيرة: يزود شخصاً ما بتأشيرة⁶.

¹ النص الأصلي هو:

Most nations require travelers entering their borders to obtain a visa, i.e., an endorsement made on a passport by the proper authorities denoting that it has been examined and that the bearer may proceed. The visa permits the traveler to remain in a country for a specified period of time.

² النص الأصلي هو:

Visa, formal endorsement placed by government authorities on a passport, indicating that the passport has been examined and found valid by the nation to be visited, and that the bearer may legally go to his or her destination

³ النص الأصلي هو:

passport insertion: an official endorsement in a passport authorizing the bearer to enter or leave, and travel in or through, a specific country or region.

⁴ النص الأصلي هو:

authorization: a mark of official authorization.

⁵ النص الأصلي هو:

supply document with visa: to insert a visa in a passport or other document.

⁶ النص الأصلي هو: **give somebody visa:** to provide somebody with a visa

وبهذا يتبين من تعريف التأشيرة، ومن معناها أنها لا تتضمن أية إشارة لأمان.

ب- هل تمنح التأشيرة المسلم في بلاد الكفار أماناً على نفسه وماله وأهله ودينه؟

(1) لا تمنح التأشيرة المسلم أماناً على نفسه:

(أ) فهو معرض للترحيل لمكان يعذب أو يقتل فيه، وقد رحل لمصر ولغيرها عدد من اللاجئين السياسيين، حيث تعرضوا للتعذيب، ومنهم من لا يزال في السجن حتى اليوم. وليس للمرحل من حق إلا الشكوى للمحاكم، التي ترى لنفسها وحدها الحق في تقدير الأمر، ولا تعتبر أن تأشيرته تحميه من ذلك، أو تخول له حق التأمين من الترحيل. إذاً فالدولة التي منحت التأشيرة هي صاحبة السلطة في ترحيله أو بقاءه، وليس للمهدد بالترحيل من حق إلا التوسل للمحاكم بأنه معرض للتعذيب أو القتل، ولكن لا يجرؤ أصلاً أن يطعن على قرار الترحيل بأنه مناف لعقد الأمان الذي منحت له التأشيرة، الذي لا يتصورون في محاكم الغرب وجوده أصلاً.

(ب) ومن المسلمين في الغرب من سجن، ومنهم من لا يزال مسجوناً، ومنهم من يهددونه بالترحيل لبلده، حيث يمكن أن يعذب أو يقتل. ومنهم من أفرج عنه ولكن تحت المراقبة أو الإقامة الجبرية، التي إن خالف قواعدها أعيد للسجن، وكل ذلك دون توجيه أية تهمة لهم. ولا يرى الغربيون أن تأشيرة الدخول، أو اللجوء السياسي يمنعهم من أي إجراء من هذا القبيل، بل يرون أنهم أحرار في التصرف مع من يعيش بينهم، ومن حقهم إصدار أية قوانين تقيد حريته، دون التزام أو اعتبار أو حتى تصور عقد أمان. وفي الحقيقة إن مسألة عقد الأمان هذا تخيل في عقولنا، لا يدري أهل الغرب عنه شيئاً، ولو دروا لسخروا منه.

(ج) كذلك قد يكون المسلم المسافر مطلوباً لدى دولة غربية في قضية ما، وهو لا يعرف، وإذا ذهب لسفارتها وطلب تأشيرة قد يعطوه إياها دون أن يخبروه بشيء، فإذا وصل

لمطارهم أو مينائهم قبضوا عليه، ولو كانت التأشيرة أماناً لما استطاعوا أن يفعلوا معه ذلك.

(2) هل تمنح التأشيرة المسلم أماناً على أهله؟

الحاصل على التأشيرة في الدول الغربية قد يتعرض للعدوان على أهله، ومن أمثلة ذلك:

(أ) يجبر ولده على تعلم المناهج الغربية، وإذا رفض الوالد أن يرسل ولده للمدارس يؤخذ منه ولده قسراً، وقد يسلم لأبوين غير مسلمين.

(ب) لا يستطيع المسلم أن يلزم ابنه أو ابنته بالصلاة أو الصيام أو الحج أو حتى أحكام الطهارة. ولو حاول أن يلزمهم بذلك، أو أن ينفذ مثلاً حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لَسَبْعِ سِنِينَ وَاصْرُبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ سِنِينَ.." الحديث¹. فمن حق ولده الرفض أو أمه الرفض -وخاصة إذا كانت غير مسلمة- أو جاره أو مدرس الطفل أن يشتكيه، وقد ينزع الطفل منه ويسلم لأسرة أخرى قد تكون غير مسلمة.

(ج) لا تستطيع ابنته أن ترتدي مجرد غطاء الرأس، وليس الحجاب الكامل في مدارس فرنسا. وفي بعض الدول الأخرى يمنع النقاب.

(د) لو أرادت ابنته أن تخرج لتلهو في ملهى ليلي مع صديقها لا يستطيع أن يمنعها، ولو حاول يمكنها إحضار الشرطة لتعاقبه.

(هـ) لو أحضرت ابنته عشيقها للبيت، فليس من حقه أن يمنعها، ولو حاول فلها أن تستعين بالشرطة لتمكنها مما تريد. (و) لو خشى المسلم في الغرب على ولده من الفساد، وأراد أن يهاجر به لبلاد المسلمين، واعترضت زوجته من أهل البلد، فيمنع بالقوة من ذلك، بالإضافة للعقوبات التي تلحق به مثل

¹ مسند أحمد- مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه- حديث رقم: 6467 ج: 14 ص: 5.

الترحيل أو الحرمان من مجرد الاقتراب من سكن ولده.
والقصص في هذا الشأن متكررة ومشهورة.
(ز) لا يستطيع المسلم أن يمنع ابنه أو ابنته من ممارسة
الفاحشة أو شرب الخمر أو لعب الميسر أو مشاهدة
الأشرطة الخليعة أو سماع الأغاني الخليعة.
(ح) لا يستطيع المسلم أن يعترض على زواج ابنته ممن تشاء
فاسقاً كان أو كافراً.

(ط) لو تزوج المسلم بزوجة ثانية: يعاقب وقد يحبس،
ويفسخون زواجه. وهذا عدوان على عرضه بمنعه من حقه
الشرعي في زوجته الثانية. ولذلك يتزوج المسلمون بالزوجة
الثانية سراً، ولا يجرؤون على إعلان الزواج أو تسجيله.
(ي) لا يستطيع المسلم أن ينفذ حكم القرآن في زوجته إذا
نشزت عليه وامتنعت من فراشه وحرمته من حقه في أن
يعف نفسه، يقول الحق تبارك وتعالى: **وَاللَّاتِي تَخَافُونَ
يُسْوِرُهُنَّ فِعْظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَصَاجِعِ وَإِصْرُوهُنَّ فَإِنَّ
أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا**. وإذا
حاول أن يأخذ حقه بغير رضاها، فمن حقه أن تقاضيه لأنه
(اغتصبها)، وإذا حاول أن ينفذ حكم القرآن بالضرب بالسجن
له بالمرصاد.

(ك) لا يستطيع الزوج المسلم أو الزوجة المسلمة أن يمنع أي
منهما شريكه الفاسق من أن يحضر للبيت خمراً أو يشاهد
مواداً خليعة، وإذا حاول أحدهما أن يعترض حرصاً على أخلاق
الأبناء فالشرطة له بالمرصاد.

(ل) لا يستطيع المسلم أن يمنع زوجته من أن تصادق من
تشاء مسلماً أو غير مسلم أو أن تراسله أو تدعوه للبيت
وتمازجه.

(3) هل المسلم آمن على ماله؟
كذلك لا يأمن المسلم في الغرب على ماله، ومن أمثلة
عدوانهم على ماله:

(أ) فرض الضرائب عليه، التي ينفق منها على قتل وقتال المسلمين. وهذه الضرائب لا يجب أن تدفع لدول الغرب المحاربة للمسلمين إلا تحت القسر والإكراه، أما الرضا بعقد هي من لوازمه فهو إثم عظيم.

(ب) لو تأخر عليه دين لشخص أو للحكومة كإيجار أو قيمة استهلاك كهرباء أو غيرها من الديون، فعليه أن يدفع -بحكم القانون- ربا كفوائد على الدين، ولا يستطيع أن يحتج بأن هذا عدوان على مالي، لأن الربا حرام. وأنكم بمقتضى عقد أمان التأشيرة لا يحق لكم العدوان على مالي.

(ج) من المسلمين في الغرب من جمدت أمواله، وفرض الحجر عليه، بل وحرّم على أي شخص أن يمنحه أي مبلغ من المال، ومنهم من فرض عليه ذلك بقرار من الأمم المتحدة، دون توجيه أي اتهام أو إثبات أي دليل ضده. وكذلك جمدت أموال العديد من الهيئات الخيرية والجمعيات التي تقدم العون للمسلمين في فلسطين وغيرها من ديار الإسلام. ولم تمنعهم تأشيرات أولئك الأشخاص أو حصولهم على اللجوء السياسي، ولا التصاريح الممنوحة للهيئات والجمعيات المذكورة من تجميد أموالهم، بل يرى الغربيون أن أولئك يعيشون في أرضهم، التي من حقهم أن يتخذوا فيها أي إجراء، أو أن يطبقوا فيها أي قانون، طالما وافقت عليه أغلبية النواب في البرلمان.

(4) هل المسلم آمن على دينه؟

(أ) سب النبي -صلى الله عليه وسلم- عدوان صارخ على دين المسلم وعقيدته، والدول الغربية كأمريكا وبريطانيا لا تسمح بالسب فقط، بل تكرم سب النبي صلى الله عليه وسلم، وتعتبره من الأبطال، فسلمان رشدي منح الجوائز المتعددة في بريطانيا وغيرها من الدول، واستقبله كلينتون في البيت الأبيض. ومنحته ملكة بريطانيا لقب فارس، وسب النبي صلى الله عليه وسلم يبطل الأمان. كما سيرد لاحقاً إن شاء الله.

والحكومات والشعوب الغربية تعتبر أن من حق أي كاتب أو رسام أن يسخر من النبي صلى الله عليه وسلم، كما حدث في الرسوم الكرتونية المسيئة لحضرة النبي صلى الله عليه وسلم، التي انتشرت في عدد من الدول الغربية. وترفض تلك الحكومات أن تمنع ناهيك أن تعاقب فاعلها. ولو نكثت طائفة من قوم العهد ووافقهم الباقون، بطل أمانهم، وقوتلوا جميعاً. كما سيأتي لاحقاً إن شاء الله.

(ب) قوانين الإرهاب الموجودة حالياً تعاقب على مجرد التحريض على الإرهاب، أي أن مطالبة المسلمين بالجهاد ضد المعتدي عليهم تعرض المسلم لعقوبة تلك القوانين.

(ج) لا يستطيع المسلم في الغرب أن يجاهر بأوصاف القرآن لليهود وإلا سجن لمعاداته للسامية.

(د) العدوان على المسلمين في بلد ما هو عدوان على المسلمين في كل مكان، وسيأتي -إن شاء الله- أن العدوان على المسلمين يبطل الأمان.

ج- طالب التأشيرة في أية سفارة أو قنصلية يطلب منه ملئ استمارة بيانات، ويوقع في آخرها على تعهد بأن تلك البيانات صحيحة، ولا تتضمن أي بند يتعلق بالأمان من دولة السفارة ولا من طالب التأشيرة. ولا حتى الالتزام باحترام قوانينهم. د- أما القول بأن العرف جرى على أن حامل التأشيرة آمن من أذى الدولة المانحة للتأشيرة، ففي الأمثلة التي ذكرناها أنفاً دليل على ضد ذلك.

هـ- وحتى لو سلمنا بأن التأشيرة هي عقد (أمان في مقابل أمان) لكان هذا العقد باطلاً، لأن الأمان الذي يمنحونه لا ينفك عن القوانين المعادية للشريعة التي يفرضونها على المسافرين لهم أو المقيم عندهم، ولا ينفك عن دفع الضرائب لهم، وفي دفع الضرائب لهم إعانة لهم على العدوان على المسلمين، وكل من يسافر لبلادهم يعرف ذلك قبل سفره، فلو فرضنا أنه بحصوله على التأشيرة قد تعاقد على هذا عن رضا، فقد أتم إثماً عظيماً. ولا يجوز دفع الضرائب لهم إلا على سبيل

الاضطرار والإكراه، وليس بطريق التعاقد والرضا. وليكن بناء على هذا كل المسافرين لبلاد الغرب أو المقيمين بها آثمون إثمًا عظيمًا بمجرد أخذ التأشيرة. أما إن اعتبرنا التأشيرة مجرد إذن بالمرور أو الدخول فلا يترتب على طلبها أيًا من هذه النتائج.

سئل ابن حزم -رحمه الله- عن التجارة إلى أرض الحرب، فقال:

"1568 مسألة وان كان التجار المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أذلوا بها وحررت عليهم أحكام الكفار فالتجارة إلى أرض الحرب حرام ويمنعون من ذلك وإلا فنكرها فقط والبيع منهم جائز إلا ما يتقوون به على المسلمين من دواب أو سلاح أو حديد أو غير ذلك فلا يحل بيع شيء من ذلك منهم أصلاً قال تعالى: (فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون) فالدخول إليهم بحيث تحرى على الداخل أحكامهم؛ وهن وانسفالٌ ودعاءً إلى السلم وهذا كله محرم وقال تعالى: (ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) فتقويتهم بالبيع وغيره مما يقوون به على المسلمين حرام وينكل من فعل ذلك ويبالغ في طول حبسه"¹.

و- الأصل في الشريعة إباحة دماء الكفار وأموالهم إلا بصلح أو أمان أو ذمة، لأن دار العدو دار قتال ودار نهبة ودار إباحة². فعلى المدعي أن التأشيرة أمان أن يأتي بالدليل على ذلك، وإلا فالأمر على أصله.

2- إذا سلمنا بأن التأشيرة أمان، فهل أمان الكافر للمسلم يترتب عليه تأمين المسلم للكافر؟

للفقهاء في المسألة رأيان، والكاتب لم يلتزم الأمانة العلمية فأورد رأياً واحداً.

أ- القول الأول: وهو قول جمهور الفقهاء؛ أن من دخل دار الكفر بأمان فالكفر في أمان منه.

¹ المحلي - (ج 9 / ص 65).

² راجع السير الكبير وشرحه ج: 1 ص: 355، وج: 3 ص: 915، والسييل الجراج: 4 ص: 551.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:
"إِذَا دَخَلَ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِلَادَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ فَالْعَدُوُّ مِنْهُمْ
أَمِينٌ إِلَى أَنْ يُقَارِفُوهُمْ أَوْ يَبْلُغُوا مُدَّةَ أَمَانِهِمْ وَلَيْسَ لَهُمْ
ظَلْمُهُمْ وَلَا خِيَانَتُهُمْ"¹.

وقال صاحب الدر المختار رحمه الله:
"باب المستأمن أي الطالب للأمان. هو من يدخل دار غيره
بأمان مسلماً كان أو حربياً. دخل مسلم دار الحرب بأمان
حرم تعرضه لشيء من دم ومال وفرج"².
وقال ابن قدامة رحمه الله:
"مسألة قال من دخل إلى أرض العدو بأمان لم يخنهم في
مالهم ولم يعاملهم بالربا.

.....
وأما خيانتهم فمحرمة لأنهم إنما أعطوه أماناً مشروطاً بتركه
خيانتهم وأمنه إياهم من نفسه وإن لم يكن ذلك مذكوراً في
اللفظ فهو معلوم في المعنى ولذلك من جاءنا منهم بأمان
فخانتنا كان ناقضاً لعهدده. فإذا ثبت هذا لم تحل له خيانتهم لأنه
غدر ولا يصلح في ديننا الغدر"³.

ب- القول الثاني: وهو قول الإمام الشوكاني رحمه الله.
قال شارحاً قول صاحب (حدائق الأزهار):
"قوله⁴ (وأمانهم لمسلم أمان لهم منه). أقول لا ملازمة بين
الأمانين لا شرعاً ولا عقلاً ولا عادة، فيجوز للمسلم الداخل دار
الحرب بأمان أهلها أن يأخذ ما قدر عليه من أموالهم ويسفك
ما تمكن منه من دمائهم"⁵.

وهذا القول قوي، وقد أشار لاعتبار العادة في الحكم، وإذا
نظرنا للعادة في التأشيرة لوجدناها منحة من طرف واحد، ولا
ينعقد بها عقد، ولو انعقد لكان باطلاً.

¹ الأم ج: 4 ص: 348.

² الدر المختار ج: 4 ص: 166.

³ المغني ج: 9 ص: 237.

⁴ أي صاحب (حدائق الأزهار).

⁵ السيل الجرار ج: 4 ص: 552 و 553.

3- إذا سلمنا أن أمان الكافر للمسلم يترتب عليه أمان من المسلم للكافر، فهل يسري ذلك في حالات الحرب والعدوان على المسلمين؟ الجواب قطعاً لا. وسأبين ذلك تحت العناوين التالية:

أ- الأدلة من السنة المطهرة على أن الأمان ليس بعاصم لمن حرض على قتال المسلمين واعتدى عليهم وحارب الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم- وسب النبي صلى الله عليه وسلم.

ب- الدولة المعتدية على المسلمين -أمريكا مثلاً- كيان معنوي واحد.

ج- حلفاء المعتدي على المسلمين -إذا رضوا- مشتركون معه في العقاب، فما بالك إذا شاركوه في العدوان؟

أ- الأدلة من السنة المطهرة على أن الأمان ليس بعاصم لمن حرض على قتال المسلمين واعتدى عليهم وحارب الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم- وسب النبي صلى الله عليه وسلم.

(1) حادثة قتل كعب بن الأشرف.

أخرج البخاري -رحمه الله- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

"قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ؟ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ". فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُجِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ". قَالَ فَادْرُنْ لِي أَنْ أَقُولَ شَيْئًا. قَالَ "قُلْ". فَأَتَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ بَسَّأَنَا صِدْقَةً، وَإِنَّهُ قَدْ عَنَانَا. وَإِنِّي قَدْ أَتَيْتُكَ أَسْتَسِيلُكَ. قَالَ: وَأَيْضًا وَاللَّهِ لَتَمَلَّنَهُ. قَالَ: إِنَّا قَدْ اتَّبَعْنَاهُ، فَلَا نُحِبُّ أَنْ تَدْعَهُ، حَتَّى تَنْظُرَ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ يَصِيرُ شَأْنُهُ. وَقَدْ أَرَدْنَا أَنْ نُسَلِفْنَا وَسَفَا أَوْ وَسَقَيْنَا

.....

فَقَالَ: تَعْمُ اِرْهُونِي. قَالُوا: أَيُّ شَيْءٍ تُرِيدُ؟ قَالَ: اِرْهُونِي نِسَاءَكُمْ. قَالُوا: كَيْفَ تَرْهَنُكَ نِسَاءَنَا وَأَنْتَ أَجْمَلُ الْعَرَبِ؟ قَالَ: فَارْهُونِي أَبْنَاءَكُمْ. قَالُوا: كَيْفَ تَرْهَنُكَ أَبْنَاءَنَا؟ قَيْسَبُ أَحَدُهُمْ، قِيْقَالُ: رُهَنَ يَوْسُقُ أَوْ وَسَقِينَ. هَذَا عَارٌ عَلَيْنَا. بَوْلَكِنَّا تَرْهَنُكَ اللَّامَةَ. قَالَ: سُفْيَانٌ يَعْنِي السَّلَاحَ. فَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ، فَجَاءَهُ لَيْلًا، وَمَعَهُ أَبُو تَائِلَةَ، وَهُوَ أَخُو كَعْبٍ مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الْحِصْنِ، فَتَرَلَّ إِلَيْهِمْ. فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: أَيْنَ تَخْرُجُ هَذِهِ السَّاعَةَ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَأَخِي أَبُو تَائِلَةَ. وَقَالَ عَيْرٌ عَمْرُو: قَالَتْ أَسْمَعُ صَوْتًا، كَأَنَّهُ يَقَطُرُ مِنْهُ الدَّمُ. قَالَ: إِنَّمَا هُوَ أَخِي مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَرَضِيعِي أَبُو تَائِلَةَ، إِنَّ الْكَرِيمَ لَوْ دُعِيَ إِلَى طَعْنَةِ بَلِيلٍ لَأَجَابَ. قَالَ: وَيَدْخُلُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ مَعَهُ رَجُلَيْنِ.

.....
فَقَالَ: إِذَا مَا حَاغَ قَائِي قَائِلٌ يَشْعَرُهُ فَاسْمُهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمُونِي إِسْتَمَكْنَتْ مِنْ رَأْسِهِ قُدُوتِكُمْ فَاصْرِيوهُ. وَقَالَ مَرَّةً: ثُمَّ أَشَمُّكُمْ. فَتَرَلَّ إِلَيْهِمْ مُتَوَشِّحًا، وَهُوَ يَنْفُخُ مِنْهُ رِيحَ الطَّيْبِ. فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رِيحًا أَيُّ أَطْيَبِ. وَقَالَ عَيْرٌ عَمْرُو: قَالَ: عَيْوِي أَعْطُرُ نِسَاءَ الْعَرَبِ، وَأَكْمَلُ الْعَرَبِ. قَالَ عَمْرُو: فَقَالَ: أَتَادَنْ لِي أَنْ أَشُمَّ رَأْسَكَ؟ قَالَ: تَعْمُ. فَسَمَّهٗ، ثُمَّ أَشَمَّ أَصْحَابَهُ. ثُمَّ قَالَ: أَتَادَنْ لِي؟ قَالَ: تَعْمُ. فَلَمَّا اسْتَمَكَنَّ مِنْهُ قَالَ: دُونَكُمْ. فَقَتَلُوهُ، ثُمَّ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبَرُوهُ"1.

ففي هذا الحديث يتبين أن محمد بن مسلمة وصحبه -رضي الله عنهم- قد تصرفوا تصرفات وقالوا أقوالاً تبعث الأمان في نفس كعب بن الأشرف، وخدعوه، فلم يبينوا له غرضهم الحقيقي، ولم يصرحوا له بإعطائه أماناً. ومن ناحيته أعطاهم إجازة التعامل معه والدخول إلى حصنه والاقتراب منه (أي ما يقابل التأشيرة)، فاستغلوا هذه الإجازة في قتله، قد اتضح ذلك فيما يلي:

1 صحيح البخاري- كتاب: - باب: قتل كعب بن الأشرف- حديث رقم: 3741.

(أ) أنهم قد ذموا النبي - صلى الله عليه وسلم - أمامه فقالوا: "قد عنانا" أي أرهقنا. وهذا ظاهره الكفر. إلا أن يضمروا في أنفسهم معنى آخر مثل أنهم قد تعبوا من مكابدة الجهاد، الذي لهم فيه الأجر بسبب تعبهم¹، وما أشبه، وهذه الحالة مثل أن يأتي اليوم مجاهد للأمريكان، ويقول لهم إن الإرهابيين قد أرهقونا وأتعبونا، وأنا أريد منكم قرصاً، لكي يتمكن بهذا من الدخول لبلادهم والنكاية فيهم. وهذا الأمر تم بإقرار من النبي صلى الله عليه وسلم.

(ب) إنهم لم يظهروا له غرضهم الحقيقي، بل ادعوا أنهم يريدون قرصاً، وهذا مثل من يذهب لبلاد الأعداء المحاربين فيظهر أسباباً غير حقيقية، كأن يطلب من سفارة الأعداء تأشيرة سياحة مثلاً ليتمكن من قتل مجرميهم لا للسياحة. ولذلك قال ابن حجر - رحمه الله - في فوائد قصة قتل كعب بن الأشرف:

"وفيه حواز الكلام الذي يحتاج إليه في الحرب ولو لم يقصد قائله إلى حقيقته"².

وإخواننا لما أخذوا التأشيرات لم يكذبوا، ولكنهم استخدموا المعارض، فإنهم لم يقولوا لهم أنتم أمنون منا، ثم قتلوهم، ولكنهم قالوا جننا للدراسة، ومقصدهم دراسة الطيران لقتلكم، وقالوا جننا للسياحة، وسياحة الأمة المسلمة الجهاد، وقالوا جننا للتجارة، والجهاد هو التجارة المنجية بنص القرآن. (ج) أنه قد واعدتهم على رهن السلاح، فجاءوا إليه في المرة الثانية بالسلاح، لتكتمل خديعتهم.

قال ابن حجر رحمه الله:

"وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ : لَيْسَ فِيهِ مَا بَوَّبَ لَهُ³ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا إِلَّا الْخَدِيعَةَ ، وَإِنَّمَا يُؤَخِّدُ جَوَازَ رَهْنِ السَّلَاحِ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ ، قَالَ : وَإِنَّمَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَرَهْنُهُ عِنْدَ مَنْ تَكُونُ لَهُ ذِمَّةٌ أَوْ

¹ راجع شرح البخاري لابن بطال ج: 9 ص: 247 ، وفتح الباري ج: 9 ص: 250.

² فتح الباري ج: 7 ص: 340.

³ يقصد ابن التين رحمه الله: أنه ليس في الحديث دلالة على قول البخاري - رحمه الله - في عنوان الباب (باب رهن السلاح).

عَهْدٌ بِاتِّفَاقٍ ، وَكَانَ لِكَعْبٍ عَهْدٌ وَلَكِنَّهُ تَكَتَّ مَا عَاهَدَ عَلَيْهِ مِنْ
 أَنَّهُ لَا يُعِينُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاتَّقَصَّ عَهْدَهُ
 بِذَلِكَ ، وَقَدْ أَعْلَنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهُ آدَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ
 ، وَاجِبٌ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَادًا عِنْدَهُمْ رَهْنِ السَّلَاحِ عِنْدَ أَهْلِ
 الْعَهْدِ لَمَا عَرَضُوا عَلَيْهِ ، إِذْ لَوْ عَرَضُوا عَلَيْهِ مَا لَمْ تَجْرِبِهِ
 عَادَتُهُمْ لَأَسْتَرَاتِ بِهِمْ وَقَاتَهُمْ مَا أَرَادُوا مِنْ مَكِيدَتِهِ ، فَلَمَّا كَانُوا
 يَصِدِّرِ الْمُخَادَعَةَ لَهُ أَوْهَمُوهُ بِأَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ مَا يَجُوزُ لَهُمْ عِنْدَهُمْ
 فِعْلُهُ ، وَوَأَقَفَهُمْ عَلَى ذَلِكَ لِمَا عَاهَدَهُ مِنْ صِدْقِهِمْ فَتَمَّتْ
 الْمَكِيدَةُ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا كَوْنُ عَهْدِهِ اتَّقَصَّ فَهُوَ فِي تَفْسِ الْأَمْرِ
 لَكِنَّهُ مَا أَعْلَنَ ذَلِكَ وَلَا أَعْلَنُوا لَهُ بِهِ ¹ .

وهذا مثل المجاهد الذي يطلب من سفارة الأعداء تأشيرة
 لتجارة، ليتمكن بها من دخول بلادهم للنكاية فيهم، فيظهر
 لموظفي السفارة مراسلات مع شركات في بلادهم كغطاء
 لسبب طلبه للتأشيرة.

(د) أنه قد أدخلهم الحصن (فَدَعَاهُمْ إِلَى الْحِصْنِ). أي مثل
 سماح موظف الجوازات لحامل التأشيرة بالدخول من
 المطار أو الميناء.

(هـ) أنه كان آمناً منهم، فقال لامراته لما خافت: "إِنَّمَا هُوَ
 أَخِي مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَرَضِيعِي أَبُو تَائِلَةَ". ومحمد ابن
 مسلمة ابن أخته²، وأبو تائلة أخوه من الرضاة. وفي هذا رد
 علي من يقول إن المجاهدين لا يجوز لهم أن يدخلوا أمريكا
 مثلاً بتأشيرة ثم يعتدوا عليها، ويعلل ذلك بقوله: إن أمريكا لو
 لم تكن آمنة منهم لما أدخلتهم.

(و) أنهم قد نادوه لينزل لهم من الحصن، ثم تمشوا معه، ثم
 طلبوا أن يشموا شعره مرة، ثم مرة أخرى، وهذا كله ليطمئن
 لهم. وهذا مثل المجاهد الذي يذهب لأمريكا لتدمير برجها، ثم
 يطلب تأشيرة لدراسة الطيران، ويشرع في دراسة الطيران
 فعلاً، أو يزعم أنه قدم للسياحة، ثم يتجول بين الشواطئ

¹ فتح الباري لابن حجر - باب رهن السلاح (ج 7 / ص 463).
² فتح الباري - باب قتل كعب بن الأشرف ج: 11 ص: 367.

والفنادق ليغطي سبب مجيئه الحقيقي، في انتظار الفرصة المواتية.

وهذه كلها تصرفات يفهم منها الأمان أو شبهة الأمان، وتضمنت الكذب في الحرب لخداع الأعداء. وقد فصل شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الأمر ورد على من يخالف ذلك، وأوضح بجلاء أن كعب بن الأشرف كان له أمان أو على الأقل شبهة أمان، ولكن ذلك لا ينفعه مع تعديه على المسلمين. حين قال رحمه الله:

"الوجه الثاني من الاستدلال به أن نفر الخمسة الذين قتلوه من المسلمين محمد بن مسلمة وأبا نائله وعباد بن بشر والحارث بن أوس وأبا عبس بن جبر قد أذن لهم النبي أن يغتالوه، ويخدعوه بكلام، يظهرون به أنهم قد آمنوه، ووافقوه ثم يقتلوه ومن المعلوم أن من أظهر لكافر أمانا لم يجز قتله بعد ذلك لأجل الكفر، بل لو اعتقد الكافر الحربي أن المسلم آمنه وكلمه على ذلك صار مستأمنا. قال النبي فيما رواه عنه عمرو بن الحمق: "من أمن رجلا على دمه وماله ثم قتله فأنا منه بريء وإن كان المقتول كافرا". رواه الإمام أحمد وابن ماجه. وعن سليمان بن صرد عن النبي قال: "إذا أمنك الرجل على دمه وماله فلا تقتله". رواه ابن ماجه وعن أبي هريرة عن النبي قال: "الإيمان قيد الفتك لا يفتك مؤمن". رواه أبو داود وغيره. وقد زعم الخطابي أنهم إنما فتكوا به لأنه كان قد خلع الأمان ونقض العهد قبل هذا وزعم أن مثل هذا جائز في الكافر الذي لا عهد له كما جاز البيات والإغارة عليهم في أوقات الغرة. لكن يقال هذا الكلام الذي كلموه به صار مستأمنا، وأدنى أحواله أن يكون له شبهة أمان، ومثل ذلك لا يجوز قتله بمجرد الكفر، فإن الأمان يعصم دم الحربي ويصير مستأمنا بأقل من هذا، كما هو معروف في مواضعه. وإنما قتلوه لأجل هجائه وأذاه لله ورسوله. ومن حل قتله بهذا الوجه لم يعصم دمه بأمان ولا بعهد. كما لو أمن المسلم من وجب قتله لأجل قطع الطريق ومحاربة الله ورسوله والسعي

في الأرض بالفساد الموحب للقتل، أو أمن من وحب قتله لأجل زناه، أو أمن من وحب قتله لأجل الردة أو لأجل ترك أركان الإسلام ونحو ذلك. ولا يجوز أن يعقد له عقد عهد، سواء كان عقد أمان أو عقد هدنة أو عقد ذمة، لأن قتله حد من الحدود، وليس قتله لمجرد كونه كافراً حربياً، كما سيأتي
وأما الإغارة والبيات فليس هناك قول أو فعل صاروا به آمين، ولا اعتقدوا أنهم قد امنوا، بخلاف قصة كعب بن الأشرف
فثبت أنه أذى الله ورسوله بالهجاء، ونحوه لا يحقن معه الدم بالأمان¹
وقال أيضاً رحمه الله:

"ومعلوم أن شبهة الأمان كحقيقته في حقن الدم. والنفر الذين أرسلهم النبي إلى كعب بن الأشرف جاؤوا إليه على أن يستسلموا منه، وحادثوه وماشوه وقد أمنهم على دمه وماله، وكان بينه وبينهم قبل ذلك عهد²، وهو يعتقد بقاءه، ثم إنهم استأذنوه في أن يشموا ريح الطيب من رأسه، فأذن لهم مرة بعد أخرى، وهذا كله ثبت الأمان، فلو لم يكن في السب إلا مجرد كونه كافراً حربياً لم يجز قتله بعد أمانه إليهم، وبعد أن أظهروا له أنهم مأمنون له واستئذنانهم إياه في إمساك يديه. فعلم بذلك أن إيذاء الله ورسوله موحب للقتل، لا يعصم منه أمان ولا عهد"³.

وقال ابن القيم رحمه الله:

"فائدة: استشكل في حديث قتل ابن الأشرف: استشكل الناس من حديث قتل كعب بن الأشرف استئذان الصحابة أن يقولوا في النبي. رواه البخاري ومسلم وأبو داود. وذلك ينافي الإيمان وقد أذن لهم فيه. وأجيب عنه بأجوبة: أحدها بأن الإكراه على التكلم بكلمة الكفر يخرجها عن كونها كفرًا مع طمأنينة القلب وبالإيمان، وكعب قد اشتد في أذى

¹ الصارم المسلول ج: 2 ص: 179 إلى 182.

² لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما هاجر للمدينة وادع يهودها.

³ الصارم المسلول ج: 2 ص: 522. وراجع أيضاً ج: 3 ص: 786 و 769. راجع أيضاً أحكام أهل الذمة لابن القيم ج: 3 ص: 1438 إلى 1441.

المسلمين وبالغ في ذلك، فكان يحرض على قتالهم، وكان في قتله خلاص المسلمين من ذلك، فكان إكراه الناس على النطق بما نطقوا به ألجأهم إليه فدفعوا عن أنفسهم بألسنتهم مع طمأنينة قلوبهم بالإيمان، وليس هذا بقوي الجواب.

الجواب الثاني: أن ذلك القتل والكلام لم يكن صريحا بما يتضمن كفرا بل تعريضا وتورية فيه مقاصد صحيحة موهمة موافقة في غرضه وهذا قد يجوز في الحرب الذي هو خدعة. الجواب الثالث: إن هذا الكلام والنيل كان بإذنه والحق له وصاحب الحق إذا أذن في حقه لمصلحة شرعية عامة لم يكن ذلك محظورا¹.

وأمرىكا قد أذت المسلمين وحاربتهم واحتلت بلادهم وأعانت على احتلالها في فلسطين وأفغانستان والعراق والصومال والشيشان، وسرقت بترولهم، وأكرمت من سب نبهم صلى الله عليه وسلم، وحاصرت الإمارة الإسلامية بأنواع الحصار واعتدت عليها، وحاصرت الشعب العراقي، وقصفته وقتلت منه مئات الألوف. فتعين دفع آذاهم عن المسلمين، ومعاقتهم على إكرام من سب النبي صلى الله عليه وسلم.

(2) قصة قتل خالد بن سفيان الهذلي:

عن عبد الله بن أنيس قال: "دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّ خَالِدَ بْنَ سُفْيَانَ بْنِ بُيَيْحٍ يَجْمَعُ لِي النَّاسَ لِيَعْرُزُونِي وَهُوَ بَعْرَتَةٌ قَاتِيهِ فَأَقْبَلْتُهُ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْنَتُ لِي حَتَّى أَعْرِفَهُ قَالَ إِذَا رَأَيْتَهُ وَجَدْتَ لَهُ أَفْشَعْرِبْرَةَ قَالَ فَخَرَجْتُ مُتَوَشِّحًا بِسَيْفِي حَتَّى وَقَعْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ بَعْرَتَةٌ مَعَ طُعْنٍ يَرْتَادُ لَهُنَّ مَنْرَلًا وَحِينٍ كَانٍ وَفِي الْعَصْرِ فَلَمَّا رَأَيْتُهُ وَجَدْتُ مَا وَصَفَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَفْشَعْرِبْرَةِ فَأَقْبَلْتُ نَحْوَهُ وَحَشِيثٌ أَنْ يَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ مُحَاوَلَةٌ تَشْغَلُنِي عَنِ الصَّلَاةِ فَصَلَّيْتُ وَأَنَا أَمْشِي نَحْوَهُ أَوْمِيُّ بِرَأْسِي الرَّكُوعَ وَالسُّجُودَ فَلَمَّا انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ قَالَ مَنْ

¹ بدائع الفوائد ج: 3 ص: 727.

الرَّجُلُ فُلْتُ رَجُلٌ مِنْ الْعَرَبِ سَمِعَ بِكَ وَبَحَمَعَكَ لِهَذَا الرَّجُلِ
فَخَاءَكَ لِهَذَا قَالَ أَجَلٌ أَتَا فِي ذَلِكَ قَالَ فَمَسَّيْتُ مَعَهُ سَيِّئًا
حَتَّى إِذَا أَمَكْتَنِي حَمَلْتُ عَلَيْهِ السَّيْفَ حَتَّى قَتَلْتُهُ ثُمَّ حَرَجْتُ
وَتَرَكْتُ طَعَائِنَهُ مُكِبَّاتٍ عَلَيْهِ فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَأَيْتُ فَقَالَ أَفْلَحَ الْوَجْهُ قَالَ فُلْتُ
قَتَلْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ صَدَقْتَ قَالَ ثُمَّ قَامَ مَعِيَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَخَلَ فِي بَيْتِهِ فَأَعْطَانِي عَصَا
فَقَالَ أَمْسِكْ هَذِهِ عِنْدَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ قَالَ فَحَرَجْتُ
بِهَا عَلَى النَّاسِ فَقَالُوا مَا هَذِهِ الْعَصَا قَالَ فُلْتُ أَعْطَانِيهَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسِكَهَا قَالُوا
أَوْلَا تَرْجِعُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَسْأَلُهُ عَنْ
ذَلِكَ قَالَ فَرَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ أَعْطَيْتَنِي هَذِهِ الْعَصَا قَالَ آيَةُ بَيْنِي
وَبَيْنَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ أَقَلَّ النَّاسِ الْمُتَحَصِّرُونَ يَوْمَئِذٍ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ فَفَرَّتْهَا عَبْدُ اللَّهِ بِسَيْفِهِ فَلَمْ تَرَلْ مَعَهُ حَتَّى إِذَا مَاتَ
أَمَرَ بِهَا فَصُبَّتْ مَعَهُ فِي كَفَنِهِ ثُمَّ دُفِنَا جَمِيعًا"¹.

وفي هذه الحادثة تظاهر سيدنا عبد الله بن أنيس -رضي الله عنه- بأنه كافر محارب لله وللرسول صلى الله عليه وسلم، وأخفى إسلامه حتى أنه صلى إيماء ولغير القبلة وهو ماش، وهذا مثاله الآن أن يذهب أحد المجاهدين لأمريكا للنكاية في الأمريكان، ويتوصل للدخول لبلدهم بخداهم أنه أتى ليساعدهم في قتال المجاهدين، ثم يحلق لحيته، ويخفي

¹ مسند أحمد ج: 3 ص: 496، سنن أبي داود ج: 2 ص: 18، سنن البيهقي الكبرى ج: 9 ص: 38، صحيح ابن خزيمة ج: 2 ص: 91، الأحاديث المختارة ج: 9 ص: 28 إلى 30، تاريخ الطبري ج: 2 ص: 208.

قال الحافظ المنذري رحمه الله: "روى أبو داود بعضه في صلاة الخوف. رواه أحمد وأبو يعلى بنحوه، وفيه راو لم يسم، وهو ابن عبد الله بن أنيس وبقية رجاله ثقات"، وأورده أيضاً عن محمد بن كعب القرظي، وقال عنه: "رواه الطبراني ورجاله ثقات". [مجمع الزوائد ص: 203 و 204]، وقال ابن كثير رحمه الله: "رواه أحمد 3496 وأبو داود 1249 بإسناد جيد". [تفسير ابن كثير ج: 1 ص: 296]. وقال الشوكاني في نيل الأوطار: "سكت عنه أبو داود والمنذري وحسن إسناده الحافظ في الفتح". [3 / 213].

صلاته ليكمل خداعهم. فالذي يعترض عليه بأنه خان العهد يعارض الدليل الواضح من سنة النبي صلى الله عليه وسلم. (3) قصة قتل أبي بصير لأحد أسريه.

أخرج الإمام البخاري رحمه الله: **ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ فَقَالُوا الْعَهْدَ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا فِدْقَعَهُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ فَحَرَجَا بِهِ حَتَّى بَلَغَا ذَا الْحَيْفَةِ فَتَرَلُّوا يَأْكُلُونَ مِنْ ثَمَرِ لَهُمْ فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى سَنَفَكَ هَذَا تَا فُلَانٌ حَيْدًا. فَاسْتَلَّهُ الْأَخْرَجُ فَقَالَ أَجَلٌ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَجَبِيذٌ لَقَدْ جَرَّبْتُ بِهِ ثُمَّ جَرَّبْتُ. فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ: أَرِنِي أَيُّظُرَ إِلَيْهِ. فَأَمَكَيْتُهُ مِنْهُ، فَصَرَّتَهُ حَتَّى تَرَدَّ. وَفَرَّ الْأَخْرَجُ حَتَّى أَتَى الْمَدِينَةَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَعْدُو فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ رَأَاهُ لَقَدْ رَأَى هَذَا دُعْرًا فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَتَلِي وَاللَّهِ صَاحِبِي وَإِنِّي لَمَقْبُولٌ فَجَاءَ أَبُو بَصِيرٍ فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ وَاللَّهِ أَوْفَى اللَّهِ ذِمَّتِكَ قَدْ رَدَدْتَنِي إِلَيْهِمْ ثُمَّ أَنْجَانِي اللَّهُ مِنْهُمْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَلَّ أُمَّهُ مَسْعَرٌ حَرْبٌ لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سَيَرُدُّهُ إِلَيْهِمْ فَحَرَجَ حَتَّى أَتَى سَيْفَ الْبَحْرِ قَالَ وَبَقِلْتُ مِنْهُمْ أَبُو جَنْدَلُ بْنُ سُهَيْلٍ فَلَجِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ فَجَعَلَ لَا يَخْرُجُ مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلٌ قَدْ أَسْلَمَ إِلَّا لَجِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ حَتَّى اجْتَمَعَتْ مِنْهُمْ عِصَابَةٌ فَوَاللَّهِ مَا يَسْمَعُونَ بِعِيرٍ حَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ إِلَى الشَّامِ إِلَّا اعْتَرَضُوا لَهَا فَقَتَلُوهُمْ وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ فَلُرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُتَشِيدُهُ بِاللَّهِ وَالرَّحِمِ لَمَّا أُرْسِلَ فَمَنْ آتَاهُ فَهُوَ آمِنٌ فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ¹.**

ففي هذه القصة أخذ أبو بصير السيف من أسره، بحيلة أمته بها، أنه ينظر إليه فقط، دون أن يخبره بما أبطن أنه يقصد قتله. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

¹ صحيح البخاري ج: 9 ص: 256.

"وَفِي قِصَّةِ أَبِي بَصِيرٍ مِنَ الْفَوَائِدِ حَوَازٍ قَتَلَ الْمُشْرِكَ الْمُعْتَدِي غِيلَةَ ، وَلَا يُعَدُّ مَا وَقَعَ مِنْ أَبِي بَصِيرٍ عَدْرًا لِأَنَّهُ لَمْ يَكْرَهُ فِي جُمْلَةٍ مَنْ دَخَلَ فِي الْمُعَاوَدَةِ الَّتِي بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ فَرِيَشٍ ، لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ كَانَ مَحْبُوسًا بِمَكَّةَ ، لَكِنَّهُ لَمَّا حَسِبِيَ أَنَّ الْمُشْرِكَ يُعِيدُهُ إِلَى الْمُشْرِكِينَ دَرَأَ عَنْ نَفْسِهِ بِقَتْلِهِ ، وَدَافَعَ عَنْ دِينِهِ بِذَلِكَ ، وَلَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ قَوْلَهُ ذَلِكَ"¹.

والاستدلال هنا ليس بأن أبا بصير لم يغير بالعهد الذي بين النبي -صلى الله عليه وسلم- وفريش، ولكن الاستدلال هنا بأنه يجوز تأمين الأسر بأمان أو شبهة أمان ثم قتله، لأنه معتد. وأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد أقر ذلك، بل مدحه -صلى الله عليه وسلم- بقوله: "وَبِلُّ أُمَّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ". قال ابن حجر رحمه الله:

"قَوْلُهُ : (وَبِلُّ أُمَّهِ)

..... وَهِيَ كَلِمَةٌ دَمَّ تَقُولُهَا الْعَرَبُ فِي الْمَدْحِ وَلَا يَقْصِدُونَ مَعْنَى مَا فِيهَا مِنَ الدَّمِّ"².

ومثل هذا ما ذكره محمد بن الحسن الشيباني -رحمه الله- في السير الكبير عن الأسير المسلم في يد الكفار يخادعهم ويقتلهم وهم أمنون منه:

"ولو قال الأسير لهم: أنا أعلم الطب فسألوه أن يسقيهم الدواء فسقاهم السم فقتلهم فإن سقى الرجال منهم لم يكن به بأس؛ لأن ذلك نكاية فيهم، وأكره له أن يسقى الصبيان والنساء، كما أكره له قتلهم. إلا أن تكون امرأة منهم قد أضرت به، وقصدت قتله، فحينئذ لا بأس بأن يسقيها، كما لا بأس بأن يقتلها إن تمكن من ذلك"³.

ب- الدولة المعتدية على المسلمين -أمريكا مثلاً- كيان معنوي واحد.

الشعب الأمريكي كيان معنوي واحد. وهو وكثير من شعوب الغرب ارتضوا النظام الديمقراطي، أي أنهم جميعاً اختاروا

¹ فتح الباري (ج 8 / ص 283).

² فتح الباري لابن حجر - (ج 8 / ص 283).

³ شرح كتاب السير الكبير - (ج 2 / ص 7 و 8).

أن يكون الحكم والقرار وإصدار القوانين للأغلبية، والأقلية تطيعهم برضا في ذلك، ولذلك فإن ما يفعله الرئيس الأمريكي مثلاً، يتم برضا الأغلبية، وبموافقة الأقلية على أن تصرفاته دستورية وصحيحة، لأن الأغلبية تؤيدها، ولذلك ترى الأقلية المخالفة له أن من واجبها وحقه عليها -حتى وإن خالفته في أمر- أن تطيعه وتذعن له. هذا أمر معلوم بالضرورة من أحوالهم.

قال الشيخ حمود العقلا -رحمه الله- في فتواه عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

"لابد أن نعرف أن أي قرار يصدر من الدولة الأمريكية الكافرة خاصة القرارات الحربية والمصيرية لا تقوم إلا عن طريق استطلاع الرأي العام أو عن طريق التصويت من قبل النواب في مجالسهم الكفرية والتي تمثل تلك المجالس بالدرجة الأولى رأي الشعب عن طريق وكلائهم البرلمانيين، وعلى ذلك فإن أي أمريكي صوت على القتال فهو محارب، وعلى أقل تقدير فهو معين ومساعد".

ثم أفراد الشعب الأمريكي يدفعون الضرائب التي ينفق منها على العدوان علينا، ويخدمون في الجيش والأمن. فهم طائفة محاربة معتدية ممتنعة، فصاروا كالشخص الواحد. قال ابن تيمية رحمه الله:

"فأعوان الطائفة الممتنعة وأنصارها منها فيما لهم وعليهم. وهكذا المقتتلون على باطل لا تأويل فيه مثل المقتتلين على عصبية ودعوى جاهلية كقيس ويمن نحوهما ظالمتان. كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار". قيل: يا رسول الله هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: "أراد قتل صاحبه". أخرجاه في الصحيحين. وتضمن كل طائفة ما أتلفته الأخرى من نفس ومال، وإن لم يعرف عين القاتل، لأن الطائفة الواحدة الممتنعة بعضها ببعض كالشخص الواحد"¹.

¹ دقائق التفسير ج: 2 ص: 36، مجموع الفتاوى ج: 28 ص: 312.

وقد أوردنا من قبل قول العلامة أحمد شاكر -رحمه الله- بأن الإنجليز والفرنسيين ومن حالفهم يجب على جميع المسلمين ضربهم في كل مكان.

وقال الشيخ حمود العقلا رحمه الله في الفتوى المشار لها أنفاً:

"وإذا تقرر هذا فاعلم أن أمريكا دولة كافرة معادية للإسلام والمسلمين، وقد بلغت الغاية والاستكبار وشن الهجمات على كثير من الشعوب الإسلامية".

وقد دعاهم الشيخ أسامة للتبرؤ من أفعال بوش وعدم مشاركته في عدوانه، فلم يستجيبوا، بل إنه -حفظه الله- قال إن الولايات التي ستمتنع عن العدوان علينا ستكون لها معاملة أخرى، فلم يستجيبوا أيضاً، فأى إقامة للحجة أوضح من هذه.

ج- حلفاء المعتدي على المسلمين -إذا رضوا- مشتركون معه في العقاب، فما بالك إذا شاركوه في العدوان؟ وحتى لو سلمنا بأن التأشيرة عقد أمان لرعايا الدولة صاحبة التأشيرة، فإن شعوب أمريكا وحلفاءها قد انتقض عهدهم جميعاً بما ارتكبه بعضهم، ورضي عنه الآخرون أو لم ينكروا شرعيته، ورأوه عملاً دستورياً، لأن الأغلبية وافقت عليه، وكذلك ينتقض عهد حلفاء أمريكا في حربها مثل حلف الناتو، الذين لم يرضوا فقط بما ارتكبته أمريكا من جرائم، بل وشاركوها فيها، وكانوا طليعتها ومخْلِبيها في محاربة المسلمين في أفغانستان والعراق وفلسطين والصومال.

قال ابن القيم رحمه الله:

"وكان هديه أنه إذا صالح قوما فنقض بعضهم عهده وصلحه وأقرهم بالاقون ورضوا به غزا الجميع، وجعلهم كلهم ناقضين، كما فعل بقريظة والنضير وبنو قينقاع وكما فعل في أهل مكة فهذه سنته في أهل العهد"¹.

وقال أيضاً رحمه الله:

¹ زاد المعاد ج: 3 ص: 136.

"وكان هدية وسنته إذا صالح قوما وعاهدهم فانضاف إليهم
عدو له سواهم فدخلوا معهم في عقدهم وانضاف إليه قوم
آخرون فدخلوا معه في عقده صار حكم من حارب من دخل
معه في عقده من الكفار حكم من حاربه. وبهذا السبب غزا
أهل مكة فإنه لما صالحهم على وضع الحرب بينهم وبينه
عشر سنين توثبت بنو بكر بن وائل فدخلت في عهد قريش
وعقدها وتوثبت خزاعة فدخلت في عهد رسول الله وعقده
ثم عدت بنو بكر على خزاعة فبيتتهم وقتلت منهم وأعانتهم
قريش في الباطن بالسلاح فعد رسول الله قريشا ناقضين
للعهد بذلك واستجاز غزو بني بكر بن وائل لتعديهم على
حلفائه وسيأتي ذكر القصة إن شاء الله تعالى.

وبهذا أفتى شيخ الإسلام ابن تيمية بغزو نصارى المشرق لما
أعانوا عدو المسلمين على قتالهم فأمدوهم بالمال والسلاح
وإن كانوا لم يغزونا ولم يحاربونا ورأهم بذلك ناقضين للعهد
كما نقضت قريش عهد النبي بإعانتهم بني بكر بن وائل على
حرب حلفائه"¹.

وقال ابن القيم في الفوائد الفقهية المستفادة من فتح مكة:
"فصل

وفيها أن أهل العهد إذا حاربوا من هم في ذمة الإمام وحواربه
وعهده صاروا حربا له بذلك ولم ينق سنهم وبينه عهد فله أن
يبيتهم في ديارهم ولا يحتاج أن يعلمهم على سواء وإنما يكون
الإعلام إذا خاف منهم الخيانة فإذا تحققها صاروا نابذين لعهد
فصل

وفيها انتقاض عهد جمعهم بذلك ردئهم ومباشرهم إذا رضوا
بذلك وأقروا عليه ولم ينكروه فإن الذين أعانوا بني بكر من
قريش بعضهم لم يقاتلوا كلهم معهم ومع هذا فغزاهم رسول
الله كلهم وهذا كما أنهم دخلوا في عقد الصلح تبعا ولم ينفرد
كل واحد منهم بصلح إذ قد رضوا به وأقروا عليه فكذلك حكم

¹ زاد المعاد ج: 3 ص: 138.

نقضهم للعهد هذا هدي رسول الله الذي لا شك فيه كما ترى².

وانظر للتعليل القيم من ابن القيم -رحمه الله- حيث بين أن العهد أو الصلح مع زعيم القوم، هو عهد لكل فرد من القوم، ولا ينفرد كل منهم بعقد منفرد، ويصير كل فرد من القوم أمناً بعقد زعيمهم، وكذلك إذا نقض زعيمهم العهد صار كل منهم ناقضاً، ولا يحتاج لنقض مستقل.

وانظر لقوله: "فله أن يبيتهم في ديارهم ولا يحتاج أن يعلمهم على سواء، وإنما يكون الإعلام إذا خاف منهم الخيانة". أي أن المسلمين إذا اعتدى عليهم صاحب العهد، ونكث عهده، فلهم أن يفاجئوه بالحرب دون إعلام، لأن النكث كان منه بداية، وإنما يعلموه بنبذ العهد إذا خافوا منه الخيانة.

4- الخلاصة:

أ- إذا سلمنا جدلاً بأن التأشيرة لأمريكا -أو غيرها من الدول الصليبية المتحالفة معها في عدوانها على المسلمين منذ أكثر من خمسين سنة- أمان، فإن هذا الأمان باطل من وجهين: الأول: أن المحارب لله ورسوله المؤذي للمسلمين الساب لنبيهم ولدينهم لا يعصم الأمان دمه. والثاني: أن أمريكا وحليفاتها ينكثن العهد كل يوم.

ب- الشعب الأمريكي كيان معنوي واحد في سلمهم وحربهم، فكما أنه ليس لكل واحد منهم عقد مستقل في السلم، فكذلك ليس لكل واحد منهم عقد مستقل في الحرب، إذا رضوا عما يرتكبه زعيمهم، فما بالك إذا كانوا يساعدونه بالضرائب والتأييد السياسي في الانتخابات والإعلام والتجنيد في الجيش وأجهزة الأمن.

ج- الحلفاء مشتركون في المسؤولية، إذا رضوا ولم ينكروا، فما بالك إذا شاركوا في العدوان؟ ومثال ذلك حلف الناتو في إعانتهم لأمريكا وإسرائيل.

² زاد المعاد ج: 3 ص: 370.

د- لا يلزم المسلمون أن يعلنوهم ببدء الحرب إذا تحققوا منهم الخيانة، فما بالك إذا كانوا قد أعلنوهم مراراً وتكراراً؟
ه- يجوز للمجاهدين أن يستخدموا كافة الحيل بما في ذلك ذم الإسلام والمسلمين والتظاهر بعدم الإسلام للتوصل لضرب الكفار المعتدين في بلادهم.
5- كلمة أخيرة:

نحن اليوم أمام خيارين:
إما أننا نريد أن نصد عدوان الأمريكان واليهود وفرنسا والروس والهندوس عنا، ونطهر بلادنا من عملائهم الفاسدين الخارجين على الشريعة والمعتدين على حرمتها، لنعيش مسلمين أعزاء أحراراً، نعبد ربنا كما أمر وننشر رسالة الإسلام والعدل والشورى. فهذه هي السنة النبوية المطهرة ترسم لنا الطريق، وتقدم لنا أعلى الأمثلة في البذل والتضحية والشجاعة والإقدام.
وإما أننا نريد الخنوع والخضوع والهروب، والبحث -بأي ثمن- عن مخرج من السجن، والانشغال بتحصيل القوت ورعاية العيال والنسوان، وترك الصليبيين واليهود والمباحث والاستخبارات يعيشون فساداً، ويفرضون علينا -إلى ما شاء الله- الاحتلال والقتل والخوف والذل والقمع وتوريث الحكم من فاسد لفاسد، فها هي وثيقة (تركيع الجهاد) تهوي بنا لكل ذلك.

قال المتلمس الضبعي:

وَلَنْ يُقِيمَ عَلَى حَسْفٍ يُسَامُ بِهِ
إِلَّا الْأَدْلَانَ عَيْرَ الْأَهْلِ
وَالْوَيْدُ
هَذَا عَلَى الْحَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ
وَاقْتَبَسَ مِنْهُ الْأَمِيرُ الصَّنَعَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ:
لَكِنَّهُ حِينَ كَانَ الْبَيْتُ فِي سَقَرٍ
يَرْضَى بِهِ رَبُّنَا مَا قَتَّ فِي
عَضْدِي
فَإِنَّهُ هَجَرَ عَنْ كُلِّ مَنَكْرَةٍ
قَدْ أَحْدَثَهَا مَلُوكُ الْجُورِ فِي
بَلَدِي

مثلي يقيم بأرض لا تقام بها شريعة المصطفى والواحد
الصمد
إن كنت أرضى بحمل الذل في بلد إذاً فلا رَفَعَتْ سوطي
إلى يَدِ
ولا يقيم على ذل يراد به عَيْرُ الْأَدَلِّينَ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتْدِ